

مستقبل الانتخابات في سورية:

تقرير واستدلالات رئيسية

جدول المحتويات

٣	مقدمة
٤	استدلالات رئيسية
٥	الانتخابات في سورية
٦	المفاوضات
٧	تمهيد الطريق للانتخابات
٨	التحضيرات الانتخابية
٩	إدارة الانتخابات
١٠	ملاحظات ختامية
١١	حول بيه دي سي

مقدمة

يلخص هذا التقرير تداولات طاولة مستديرة تم تنظيمها بتاريخ ١٨ كانون الأول ٢٠١٧ من قبل منظمة الشعب يريد التغيير (بيه دي سي) والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية حول آفاق الانتخابات السورية. بيه دي سي هي منظمة دعم وتطوير مقرها الولايات المتحدة. تم تأسيسها في عام ٢٠١٣ كاستجابة للتغيرات الزلزالية التي تحصل في الشرق الأوسط، وتركز على دعم المجتمع المدني وخدمات المراقبة والتقييم وبناء القدرات على المدى الطويل للمجتمعات في مناطق الصراع والدول الهشة. تم استضافة الحدث في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة، تأسست في عام ١٩٨٧ للارتقاء بالحوكمة الجيدة والحقوق الديمقراطية من خلال الدعم الانتخابي الفني وبرامج الشمول وجهود التمكين والبحث.

لاحظت بيه دي سي من خلال عقد الطاولة المستديرة أن الجهود الدبلوماسية مستمرة في العمل لوضع حد للصراع السوري الذي تجاوز الست سنوات، إلا أن القليل متفائلون حيال الاحتمالات. كجزء من هذه الجهود، تبقى "الانتخابات" بشكل أو بآخر مكوناً مفترضاً، حتى مع اعتبار البعض أن الانتخابات التي ستحل النزاع باتت قريبة. مع ذلك، يبقى توقيت وتسلسل أية أحداث انتخابية مستقبلية ومسؤولية إدارة تلك الانتخابات موضوع كثير من النقاش، ويشمل ذلك أولئك الذين يأخذون زمام المبادرة في عملية المفاوضات الدبلوماسية.

قامت بيه دي سي بتحديد أهداف الطاولة المستديرة الخمسة التالية: (أ) جرد المفاوضات الجارية المتعلقة بسورية؛ (ب) استخدام موضوع الانتخابات كنقطة انطلاق للتفكير بحلول للصراع الحالي؛ (ج) جمع أفراد من جهات نظر مختلفة مع بعضهم من أجل العصف الذهني والتفكير؛ (د) اعتبار جوانب فنية معينة مما يتطلبه الأمر لتنظيم انتخابات؛ (هـ) تحديد البحث اللاحق وأنشطة التأكيد.

قامت بيه دي سي بتوكيل لاري غاربر - مسؤول كبير سابق في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وخبير محنك في الانتخابات الدولية - لتسيير الطاولة المستديرة وكتابة التقرير التالي. ضم المشاركون متخصصين سوريين من المنطقة وخبراء في تنظيم انتخابات ما بعد الصراع وممثلين عن مراكز أبحاث في المجتمع الدبلوماسي واشنطن. تم عقد الطاولة المستديرة بموجب قواعد تشاتام هاوس.

الاستدلالات الرئيسية

- الانتخابات تحصل في سورية، حتى مع غياب اتفاق. يتم انتخاب المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة. كما إن الانتخابات في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد شرقي سورية جارية، وستنتهي بانتخابات مجلس المنطقة في شباط ٢٠١٨. يستمر نظام الأسد في العمل بموجب أحكام الدستور السوري، والذي يستلزم إجراء انتخابات تشريعية في عام ٢٠٢٠ وانتخابات رئاسية في عام ٢٠٢١.
- سيرتكر تنظيم "انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة"، كما يقتضيه قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٤٥، على الخبرة الحمة التي طورتها الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى على مدى الثلاثين سنة الماضية. منذ عام ١٩٨٩، قامت الأمم المتحدة بإدارة أو الإشراف على انتخابات ما بعد الصراع في كل من ناميبيا، كمبوديا، تيمور الشرقية ومناطق أخرى، كما إنها كانت منخرطة بشكل فعال في العديد من العمليات الانتخابية ما بعد الصراع. لكن وحتى الآن، لم تقم الأمم المتحدة أو الأحزاب بتفصيل نموذج واضح لمشاركة الأمم المتحدة في الانتخابات السورية المستقبلية.
- يجب أن يأخذ التخطيط لأجل انتخابات ما بعد الصراع في سورية بالحسبان أكثر من ١٢ مليون سوري ممن هم لاجئون أو نازحون داخلياً. سيتعين على منظمي الانتخابات الفصل في مكان وكيفية تصويت هؤلاء السوريين وأيضاً – فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والمحلية – إلى أية دوائر انتخابية سيتم تعيين أصواتهم. لدى منظمة الهجرة الدولية خبرة كبيرة في تنفيذ برامج لتصويت اللاجئين في حالات ما بعد الصراع.
- هناك وجهات نظر مختلفة لتسلسل الانتخابات المحلية والوطنية. يحاج مناصرو الانتخابات المحلية بأن هذه الانتخابات عادة ما تكون أقل إثارة للخلاف وتوفر قاعدة تجريبية يتم تنظيم الانتخابات الوطنية على أساسها. بالمقابل، الانتخابات الوطنية مطلوبة لحل القضايا المثيرة للخلاف المتعلقة بالتشكيل الدستوري ولوضع قاعدة لإعادة الإعمار الوطني الأساسي.
- ينبغي تعديل النظام الكتلوي المتبع حالياً في سورية من أجل انتخاب ما بعد الصراع. نظراً لأن أكثر من نصف السكان قد تم تهجيرهم، فإن القيام بإجراء ترسيم حدود سيسبب المشاكل. ولذلك ينبغي استخدام شكل من أشكال التمثيل النسبي – سواءً وطنياً أو بناءً على الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء الخمسة عشر المتواجدة – لانتخاب هيئة تشريعية وطنية، على الأقل في الانتخاب الأول ما بعد الصراع.
- ستتطلب هيكلية إدارة الانتخابات في سورية تعديلاً لتحسين ثقة السكان في حيادية مسؤولي الانتخابات. من الضروري وجود دور استباقي لموظفي الأمم المتحدة في الإشراف على العملية الإدارية. كما سيساهم وضع آلية فعالة لحل النزاعات الانتخابية – مع احتمال ضم خبراء انتخابات دوليين – في تعزيز الثقة في صفوف السكان.
- يجب وضع آلية لضمان أمن المشاركين المحتملين في كافة جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين، والحملات الانتخابية، والاقتراع والفترة ما بعد الانتخابات. قد يتطلب هذا الأمر حضوراً دولياً مطولاً وواسعاً سواءً على شكل عملية حفظ سلام رسمية من الأمم المتحدة أو من خلال تحالف قوى يتم تأسيسه لضمان أمن كافة المشاركين في الانتخابات.
- يجب البدء بالتخطيط للانتخابات من قبل الأمم المتحدة على الفور، حتى وإن لم يكن وقوع الانتخابات يبدو وشيكاً. ينبغي على الأمم المتحدة أن تعتمد على خبرتها الواسعة بالإضافة إلى خبرة تلك المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأن تجمع فريق خبراء استشاري لتوجيه عملية التخطيط. ينبغي أن تتضمن عملية التخطيط متطلبات التمويل المقدر للمكون الإداري من العملية الانتخابية وخطة وطنية لتوفير الأمن للمشاركين في الانتخابات.

ملاحظة: في اليوم التالي لعقد الطاولة المستديرة، نص مبعوث الأمم المتحدة الخاص ستافان دي ميستورا في تقديمه لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ما يلي: "اعتقد أنه قد حان الوقت للأمم المتحدة للقيام بتزويد توضيحات محددة حول القضايا الدستورية والانتخابية". ومن ثم تابع بتوضيح ما يعنيه تنظيم الانتخابات "وفق معايير الشفافية والمحاسبة الدولية الأعلى، مع كافة السوريين، بما في ذلك أبناء الشتات، ممن هم مؤهلون للمشاركة". انظر أيضاً مشاركة المدونة بتاريخ ٢٣ كانون الأول حول "الانتخابات السورية تحت إشراف الأمم المتحدة: ما مدى جدية الاحتمال"، والتي سعت للبناء على كل من تقديم دي ميستورا ونقاشات الطاولة المستديرة.

الانتخابات في سورية:

بدأت الجلسة الأولى بنقاش حول الانتخابات السورية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية. وكان التركيز على **انتخابات المجالس المحلية**، التي تقوم بتقديم خدمات أساسية للسكان في هذه المناطق والتي تمت إعادة تنشيطها عقب تشكيل الحكومة المؤقتة. يتم عقد الانتخابات لهذه الهيئات مرة كل ستة أشهر على العموم، إلا أن طريقة إدارة الانتخابات تختلف بين المجالس المحلية. نتج عن إطار الستة أشهر الزمني هذا - عند قرنه بالحدود الزمنية للخدمة - حالة يتم فيها تغيير مسؤولين أكفاء بشكل سريع، مما يعني أن المجلس المحلي عادةً يتضمن أفراداً غير مهيين للتعامل مع المناصب الحكومية التي تم انتخابهم لها.

سعت الحكومة السورية المؤقتة بدايةً إلى توحيد طريقة إجراء الانتخابات. ولكن هذا الجهد كان عقيماً، مما دفع الحكومة المؤقتة إلى وضع مسودة لوثائق توجيهية بدلاً من ذلك لمساعدة المجالس المحلية في إجراء الانتخابات. خلال السنة الماضية، تدهورت العلاقات بين الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية بدرجة أعمق، مع وجود بعض المجتمعات التي أسست مجالس محلية بشكل شبه مستقل تماماً عن الحكومة المؤقتة.

استمعت الطاولا المستديرة إلى وجهات نظر بشأن الانتخابات المحلية المعقودة مؤخراً في مناطق مختلفة من سورية؛ وتم وصف عدة أنماط بارزة. في بعض المناطق، جرت الانتخابات بطريقة معقولة، حيث تضمنت مشاركة متزايدة من النساء وحملة إعلامية ومناظرات بين المرشحين المتنافسين. في مناطق أخرى من البلد، أثبتت الانتخابات صعوبة متزايدة في تنظيمها بسبب (أ) ظروف الحصار المؤثرة على المجتمع أو (ب) صعوبة إيجاد مرشحين مؤهلين لخوض الانتخابات نظراً لقواعد الحدود الزمنية للخدمة أو (ج) التوترات بين المكونات المدنية والعسكرية للمجلس المحلي. إضافة إلى ذلك، هناك خبرة محدودة في إجراء الانتخابات التي تحقق المعايير الدولية في بعض المناطق، مما يستدعي الحاجة لمساعدة خارجية في حال الرغبة بإجراء انتخابات شرعية.

في الوقت ذاته، فإن الانتخابات في مناطق السيطرة الكردية من البلد قد جرت بشكل أكثر سلاسة. ولكن تبقى هناك مخاوف منها ما مدى تحكم حزب الاتحاد الديمقراطي (حزب كردي ديمقراطي كوندراي) بإمكانية الوصول إلى العملية من قبل الحركات السياسية الأخرى وفيما إذا كان التصويت محصوراً بالمواطنين السوريين أو أنه يضم مواطنين من دول مجاورة. تم عقد انتخابات على مستوى الكومينات في شهر أيلول وشهدت إقبالاً متوسطاً، تتبعها جولات لاحقة في شهر كانون الأول وجولات مخطط لها في أوائل عام ٢٠١٨. تنافس عدد كبير نسبياً من المرشحين المستقلين في هذه الانتخابات، ويبدو حالياً أن هذا هو طريق المعارضة الرئيسي لحزب الاتحاد الديمقراطي.

ومع أن هذه الخبرات متنوعة جداً، يبقى السؤال عن كيفية قيام الديمقراطيين السوريين بالبناء على الانتخابات المحلية التي حصلت أثناء تخطيطهم للممارسات الانتخابية المستقبلية. من وجهة نظر أوسع، أشار عدة مشاركين إلى أن سورية ليست صفحة بيضاء بالنسبة للانتخابات، أي إن النظام قد قام بإجراء انتخابات فيما مضى. يشير هذا الأمر بالنسبة لبعض المشاركين بأن سورية تعرف كيفية القيام بانتخابات على المستوى الإداري، إلا أنها ليست الانتخابات التي ينظر إليها على أنها شرعية سياسياً. كما تمت الإشارة أيضاً إلى أنه بموجب دستور سورية الحالي، من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٢٠ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢١؛ وحتى إذا تمت رؤية هذه الانتخابات على أنها غير شرعية ديمقراطياً، فإنها واقع سيجذب الانتباه الدولي، على الأقل من أولئك المتحالفين مع النظام السوري.

المفاوضات

يجب أن تأخذ الانتخابات المستقبلية ما بعد الصراع في سورية المسارات المختلفة للمفاوضات الجارية حالياً بعين الاعتبار. لا تزال مفاوضات جنيف قائمة منذ عام ٢٠١٢ تحت أربعة حزم مواضيعية أساسية: الحوكمة؛ الإصلاح الدستوري؛ الانتخابات؛ ومكافحة الإرهاب. بينما تركز مفاوضات أستانة – والتي يتم إجراؤها تحت رعاية كل من إيران وروسيا وتركيا – على إنشاء مناطق خفض التصعيد والمصالحة مع النظام. أخيراً، تقوم المفاوضات في سوتشي – والتي يقودها أيضاً الإيرانيون والروسيون والأتراك – بمناقشة أدوار أطراف الصراع المختلفة في سورية المستقبلية بناءً على وضع مسودة دستور والتحضير للانتخابات. الأمر المشترك بين المفاوضات الثلاثة هو عدم وجود مقعد للأكراد على طاولة المفاوضات، الأمر الذي تجدر الإشارة إليه نظراً لحجم المنطقة التي يسيطرون عليها.

كما تمت الإشارة إليه بشكل متكرر خلال الطاولة المستديرة، فإن جميع هذه الحوارات لا تحدث في فراغ. يقوم كل من النظام السوري وحلفاؤه الروس والإيرانيون ومجموعات المعارضة السورية والأكراد بالتفكير في هيكليات محددة للانتخابات المستقبلية؛ ومن المرجح أن تكون السبل والنتائج التي يفضلونها متعارضة مع ما يفضله آخرون في المجتمع الدولي من حيث إدارة الانتخابات وتصميم النظام الانتخابي. ولذلك، يجب أن تتقاطع الحوارات المختلفة في نقطة معينة، وإلا فإن القرارات بشأن الانتخابات المستقبلية ستقع في أيدي النظام والأكراد في المناطق التي يسيطرون عليها.

تمهيد الطريق للانتخابات

لقد كانت الأمم المتحدة وفاعلون آخرون منخرطين بشكل مباشر في إدارة والإشراف على انتخابات ما بعد الصراع في سياقات متنوعة منذ عام ١٩٨٩. على سبيل المثال، قامت الأمم المتحدة بإدارة الانتخابات في كمبوديا (١٩٩٣) حتى قبل انتهاء الاقتتال؛ وقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإدارة الانتخابات في البوسنة والهرسك (١٩٩٦) ضمن ظروف كانت فيها نسبة كبيرة من السكان إما مهجرين داخلياً أو لاجئين خارج البلد؛ أما في الكوسوفو (٢٠٠٠)، فقد اختبر منظمو الانتخابات مقاربات بديلة لتسلسل الانتخابات قبل الفصل بالشروع بالانتخابات المحلية، بدلاً عن النمط المعتاد بإجراء الانتخابات الوطنية أولاً ومن ثم إتباعها بالانتخابات المحلية. ولكن كما أشار نقاش الطاولة المستديرة، ليس هناك مخطط واضح لتطبيق هذه الدروس في الحالة السورية. بشكل أكثر عموماً، في حين يظل حضور الأمم المتحدة بشكل من الأشكال مرغوب به وفي حين يستلزم قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٤٥ "انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة"، فلا يزال السؤال مطروحاً حول مدى المسؤولية التي ستحملها الأمم المتحدة بخصوص إدارة الانتخابات.

اقترح بعض المشاركين أن مناقشة الانتخابات في ظل غياب تسوية دبلوماسية للصراع هو أمر سابق لأوانه، وأنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يركز على القضايا الأخرى، بما في ذلك معالجة الأزمة الإنسانية. كما تم طرح مسألة التوقيت الانتخابي أيضاً، حيث إن هناك قلق بأن تعطي الانتخابات عكس النتائج المرجوة في حال إجرائها قبل وضع البنية التحتية المناسبة في موضعها، إذ إنها ستؤثر بشكل سلبي على الشرعية طويلة الأمد للانتخابات في سورية والأفاق المستقبلية للديمقراطية. مع ذلك، فإن الانتظار الطويل قبل عقد الانتخابات سيعطي نتائج سلبية أيضاً، إذ إنه سيسمح للنظام بتحسين نفسه وترسيخ الوضع الحالي. بصورة أعم، أشار المشاركون إلى أن أي شكل من أشكال تغيير النظام المتهورة سيتطلب على الأرجح عقد انتخابات بصورة سريعة، مما يعرض قدرة المجتمع الدولي على التخطيط بشكل كامل للخطر.

كما أشار مشاركون آخرون إلى أهمية شمل تصويت اللاجئين منذ مستهل المناقشات، حيث إن هناك أعداد كبيرة من اللاجئين في كل من الدول المجاورة لسورية والدول الأوروبية (انظر المناقشة الأوسع لهذه المسألة أدناه). إيجاد حلول إدارية لتصويت اللاجئين والمهجرين داخلياً ليس سوى جزء من التحدي، إذ يتعين مناقشة مشاركتهم بشكل أوسع في العملية السياسية.

التحضيرات الانتخابية

ركز النقاش في فترة ما بعد الظهيرة على الأمور الفنية المتعلقة بالانتخابات. كما تمت الإشارة إليه في البداية، غالباً ما يعكس اعتبار المسائل الفنية المأزق السياسي المتعمق والذي هو واقع سورية الحالي. على سبيل المثال، لا يمكن معالجة دور أكثر فعالية للنساء ومجموعات الأقلية ببساطة من خلال إصلاحات فنية إذا لم يتم الاعتراف بالأسس الثقافية الأوسع التي تحيط بالمشاركة السياسية لهذه المجموعات. طرح القسم الأول من النقاش كيفية ضمان المشاركة الشاملة في انتخاب مستقبلي. كما أشار العديد من خبراء الانتخابات، ليس هناك أجوبة واضحة حول كيفية التعامل مع الأشخاص المهجرين داخلياً واللجئين وحتى أبناء الشتات (بمن فيهم السوريون الذين غادروا البلد قبل بدء الصراع الحالي بوقت طويل) عندما يتعلق الأمر بالمشاركة الانتخابية. من بين أكبر القضايا التي لم يتم حلها حتى الآن هي القضايا المحيطة بمعايير أهلية المصوت واليات تسجيل المصوتين وتشكيل الدوائر الانتخابية في ضوء عمليات تهجير السكان القسرية. في العديد من أمثلة ما بعد الصراع، تضع الخطوط الزمنية المفروضة خارجياً مقداراً كبيراً من الضغط على اعتبارات تسجيل المصوت وأهلية المصوتين، وبذلك تساهم في تقييد قائمة الخيارات الكاملة.

في الفترة ما قبل عام ٢٠٠٨، كان السجل المدني يحفظ بطريقة غير مركزية في مراكز السجل المدني المنتشرة عبر القطر. تمت أتمتة السجلات المدنية في عام ٢٠٠٧ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنذ ذلك الحين، كانت كافة التحديثات من مكاتب الفروع تنقل بشكل منتظم إلى مديريةية السجل المدني في دمشق. ولكن لا يعني هذا بالضرورة أن السجل كان منظماً بشكل جيد. أشار تقرير الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ إلى أن تدقيق السجلات الموضوعية قبل عملية الأتمتة أظهر أخطاء كبيرة، بالإضافة إلى سجلات متعددة وغير كاملة. ومنذ بداية الصراع، توقفت مراكز التسجيل عن تزويد تحديثات لقاعدة بيانات السجل المركزي. يمكن أن تكون الدروس المقتبسة من الانتخابات السابقة التي أدارتها الأمم المتحدة أو أشرفت عليها مفيدة في التخطيط للعملية السورية، بما في ذلك استخدام التوثيق الاجتماعي، أي عندما تقوم السلطات المحلية مثل المختار أو القائد الديني بالشهادة لهوية ومسكن الفرد بغرض التسجيل و/أو التصويت.

يتوجب على القضايا الفنية أن تتصدى أيضاً لمسألة كيفية سلسلة الانتخابات في سورية. يناصر العديد من محلي انتخابات ما بعد الصراع الانطلاق من الأصغر للأكبر: الانتخابات المحلية أولاً، ومن ثم الانتقال إلى مستويات أعلى من الحكومة، وانتهاءً بالانتخابات الوطنية. إلا أن هذا الأمر يحرك شواغل دستورية. ينبغي أن يقوم الدستور بوضع كيفية لحصول الانتخابات، ولكن الدستور نفسه هو مسألة وطنية تحتاج إلى تحديدها إما عن طريق استفتاء وطني أو عن طريق هيئة دستورية وطنية. إذا نظرنا من هذا المنظور، فينبغي حل الأسئلة الدستورية قبل التخطيط للانتخابات معينة، سواء كانت وطنية أو محلية.

بناءً على ما تقدم، فإن للبدء بالانتخابات المحلية عدة فوائد واضحة: لا تمثل الانتخابات المحلية نفس النوع من لعبة الرابح الوحيد التي تمثلها الانتخابات الوطنية، كما إن مرشحي النظام لن يستفيدوا على الأغلب من الآثار المترتبة على الانتخابات المحلية. ولهذا السبب بالتحديد، من المرجح أن يقوم النظام بالدفع تجاه إجراء الانتخابات الوطنية أولاً على أمل أن يمنحهم هذا الأمر سيطرة واسعة على البلد لتقرير الكيفية التي ستكون عليها الانتخابات الأخرى (والدستور) عند المضي قدماً. مع ذلك، فإن البدء بالانتخابات المحلية يطرح مشاكل إدارية، باعتبار أن الانتخابات المحلية ليست مجرد حدث انتخابي واحد، وإنما العديد من الانتخابات الصغيرة التي تجري في مناطق جغرافية مختلفة. بخلاف ما هو عليه الأمر حالياً في مناطق سيطرة المعارضة، سيكون وضع إجراءات موحدة بموجب المعايير الدولية وتحت إشراف الأمم المتحدة أمراً ضرورياً لكي تشكل الانتخابات جزءاً من عملية ما بعد الصراع.

إدارة الانتخابات

يتم تنظيم الإدارة الانتخابية حالياً في سورية من خلال لجنة عليا (تتألف من لجنة قضائية من سبعة أعضاء تقوم دمشق بتعيينهم وسبعة أعضاء احتياطيين) في أعلى الهرم، تعمل تحتها لجنة فرعية (تتألف من لجنة قضائية وثلاثة أعضاء من كل منطقة)، وتعمل تحت هذه اللجنة الفرعية لجنة ترشيح تقوم بقبول أو رفض طلبات المترشحين، ولجنة انتخابات يتم تعيينها من قبل المحافظين، وتقوم بتسيير أمور الاقتراع وتسجيل المصوتين. يقوم الرئيس بتعيين المحافظين بشكل مباشر وبصادق على كافة الفائزين في الانتخابات. نظام الإدارة الانتخابية الحالي هذا ليس مصمماً ليسفر عن انتخاب شفاف أو عادل. يمكن للانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة الاستباقي أن تقلل الحاجة إلى تغييرات هيكلية كلية، لا سيما إذا تم قرنها بآليات إضافية للمراقبة الداخلية والرقابة الدولية لكافة جوانب العملية.

سؤال آخر على نفس المستوى من التعقيد يتعلق باختيار نظام انتخابي لتخصيص المقاعد في المجلس التشريعي الوطني. يقوم السوريون حالياً بالتصويت لعدد المرشحين المعين لمناطقهم متعددة الأعضاء في نظام يشار إليه باسم التصويت الكتلي. الافتراض المبدئي هو أن السوريين يفضلون التصويت لأفراد بدلاً من أحزاب، ولكن النظام الكتلي يحور النتائج الانتخابية لصالح حزب على درجة عالية من الانضباط، مثل البعث أو حماس في فلسطين، حيث استغل الحزب النظام الكتلي لتضخيم فوزهم الانتخابي في الانتخابات التشريعية. بصورة أعم، وضع حدود لدوائر انتخابية أحادية العضو سيشكل تحدياً كبيراً باعتبار تهجير السكان الناجم عن الحرب. ولذلك فإنه سيكون من المنطقي اعتماد شكل من أشكال نظام التمثيل النسبي (على المستوى الوطني أو المناطق الكبيرة متعددة الأعضاء)، غير أن هذا الأمر سيتطلب قراراً من الأمم المتحدة بدورها الإشرافي أو اتفاقية بين الفصائل السورية المختلفة، بما في ذلك النظام.

حل النزاعات الانتخابية هو أحد المكونات الهامة التي ينبغي أن تكون جزءاً من الإدارة الانتخابية في سورية. عادةً ما يكون حل النزاعات الانتخابية فكرة لاحقة في التخطيط للانتخابات ما بعد الصراع. ففي نهاية المطاف، وباعتبار القضايا العسيرة الأخرى التي يتعين معالجتها، يبدو حل النزاعات الانتخابية أمراً غير مثير للجدل. ولكن يمكن لحل النزاعات الانتخابية أن يلعب دوراً هاماً في بناء الثقة بين الجهات الانتخابية الفاعلة وفي ضمان توفير فرصة لأولئك الذين يمكن تهميشهم فيما دون ذلك لالتماس الإنصاف في حال تم إقصاؤهم عن المشاركة الانتخابية.

ينبغي أيضاً أخذ الوضع الأمني بعين الاعتبار من قبل أية إدارة انتخابية يتم تشكيلها واعتمادها. عادةً ما تقوم الانتخابات بتأجيج التوترات بين المجموعات المختلفة، وليس هناك مهرب من هذه التوترات في سورية ما بعد الصراع. كما يتعين على التخطيط الأمني أن يأخذ العنف في أماكن الاقتراع والاضطرابات العنيفة في تجمعات الحملات الانتخابية بالحسبان. إلى جانب المخاطر الأمنية التي يسببها البشر، هناك أيضاً قضية التنظيف، حيث من المرجح أن البلد مليئة بالذخائر غير المنفجرة والمواد الخطيرة.

كما ذكر آنفاً، فإن مسألة من سيقوم بتوفير هذا الأمن أمر هام (ومشحون). لدى القوى الداخلية (سواء كانت تابعة للنظام أو المعارضة أو الأكراد) مصلحة جلية في نتائج الانتخابات ولن ينظر إليهم على الغالب على أنهم شركاء حياضيون تماماً إذا ما قاموا بتوفير الأمن للانتخابات. إنشاء "تحالف الراغبين" من المجتمع الدولي سيكون أمراً جيداً، ولكنه مقترح صعب. الحالة المثالية هي أن يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإصدار قرار يسمح بعمليات حفظ السلام، ولكن هذا الأمر يتطلب توافقاً بين أعضاء المجلس الدائمين.

ملاحظات ختامية

أقر المشاركون على امتداد مسار الطاولة المستديرة أنه ليس هناك مجموعة أو وجهة نظر يمكن لها أن تقدم حلاً واضحاً للمشاكل التي تواجه الانتخابات السورية. في نفس الوقت، ستظل الانتخابات في طليعة أجندة المفاوضات. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يستمر تنظيم الانتخابات بطريقة غير توافقية، سواءً على الصعيد الوطني من قبل النظام بدون تأييد المعارضة، أو في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد، أو على شكل المجالس المحلية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

من المرجح أن تقترح روسيا من جانبها إطار عمل انتخابي كجزء من محافل النقاش المختلفة التي تتحكم بها. لدى الأمم المتحدة الخيار بالمضي قدماً نحو إجراء تخطيط انتخابات، والذي يمكن عرضه لاحقاً على الأطراف كجزء من مفاوضات جنيف. كما إن هناك الاحتمال الحقيقي أنه من دون وجود إطار عمل انتخابات متماسك وقابل للتطبيق يمكنه المساعدة في إعادة توحيد البلد عقب انتهاء الحرب، فإننا سنشهد انقسام البلد مع مزيد من العنف والمعاناة.

في الختام، حث منظمو الطاولة المستديرة على مزيد من البحث في القضايا الفنية للانتخابات لضمان توافر مخططات مختلفة لليوم المحتوم عندما يلوح السلام في الأفق.

حول بيه دي سي

تم تأسيس منظمة الشعب يريد التغيير (بيه دي سي) في أوائل عام ٢٠١٣ كاستجابة للتغيرات الزلزالية التي تحصل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مهمتنا هي تقديم نموذج أفضل وأكثر تنسيقاً لتزويد المساعدة والدعم – على المدى الطويل – من خلال الفاعلين في المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعمل بيه دي سي من خلال تعزيز هذا الدور على تقديم بحث وتحليل متجربين ومعززين بالمصادر لعملاء ولشريحة السكان الأوسع في سبيل المساعدة في التعريف وزيادة الوعي حول مجموعة الديناميكيات المعقدة المتطورة باستمرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نعمل على توسيع وتقوية دور المجتمع المدني من خلال بناء القدرات ودعم التدريب ومن خلال مناصرة استمرار دعم المجتمع الدولي للفاعلين المحليين في المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، فإن بيه دي سي على معرفة بالصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الدولية والممولون الحكوميون عند محاولة العمل وتقديم الدعم في بيئات معقدة، ولهذا السبب نسعى نحن في بيه دي سي لتقديم خدمات مراقبة وتقييم واضحة وفعالة تحت على المساءلة والشفافية في البرامج والأنشطة على الأرض. إننا نسعى لمساعدة المجتمعات المحلية لتحصيل المصادر والتدريب ورأس المال مما يلزم لإعادة البناء بشكل مسؤول ومستدام للوصول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الحرية والديمقراطية.

منظمة الشعب يريد التغيير

١٤٠٢ شارع ميريديان، شمال غرب، مقاطعة كولومبيا واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠١٠